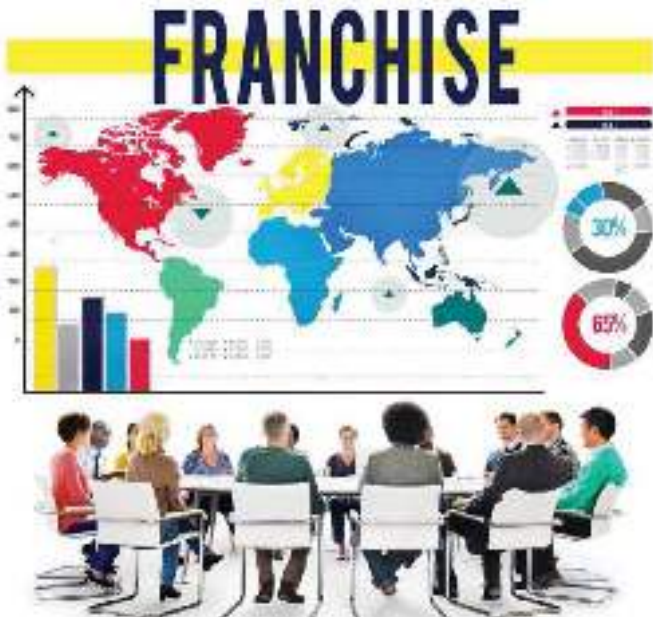


■ الحكومة المصرية تقر اللائحة النهائية لقانون الاستثمار



وافق مجلس الوزراء المصري بشكل نهائي على اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الذي يهدف إلى جذب أموال جديدة من الخارج، تحتاج إليها مصر مع مضيها قدماً في إجراء الإصلاحات. وكان مجلس الوزراء المصري قد أقر في آب (أغسطس) الماضي، قانوناً جديداً للاستثمار بغية جذب المستثمرين الأجانب لمساعدة الاقتصاد على التعافي. ويهدف القانون الذي وقع عليه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في حزيران (يونيو) الماضي، إلى تقليص البيروقراطية خاصة للمشروعات الجديدة، كما ويوفر المزيد من المحفزات للمستثمرين الذين يتطلعون إلى ضخ استثمارات في مصر من بينها إعفاءات ضريبية، وخصومات على المشروعات المقامة في المناطق غير المطورة، بالإضافة إلى دعم حكومي لتكلفة توصيل المرافق للمشاريع الجديدة.

■ 30 بليون دولار حجم قطاع الفرانشايز في المنطقة العربية



كشفت جمعية حقوق الامتياز في المنطقة العربية، عن بلوغ قيمة قطاع حقوق الامتياز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 30 بليون دولار، مبيّنة نمو قطاع "الفرانشايز" بمعدل سنوي مركب بنسبة 27 في المئة، معلنة عن أنّ إنفاق المستهلكين المرتفع والتشريعات والقوانين الملائمة والسوق الاستهلاكية الديناميكية التي تغلب فيها فئة الشباب، هي معالم الجذب الرئيسة لأصحاب الامتياز المتطلعين إلى توسيع عملياتهم في المنطقة.

وتوقعت الجمعية أن تتبوأ دول مجلس التعاون الخليجي الطليعة في قطاع اقتصاد الامتيازات المتنامي في الشرق الأوسط، في حين أن مصر هي الوجهة الرائدة لهذا القطاع في الدول الأفريقية. معتبرة أنّ دول مجلس التعاون الخليجي هي من أهم الأسواق لأصحاب الامتياز والشركات المانحة لحق الامتياز الحاليين والمحتملين في منطقة الشرق الأوسط، في سوق يبلغ تعداد سكانها 1.4 بليون نسمة، ويصل الناتج المحلي فيها إلى 1.9 تريليون دولار.

■ الحكومة التونسية تقرر مشروع قانون مالية تكميلية

الحكومة إلى تحقيقه واضطرت للتدوين لضمان السيولة الكافية لضمان أجور التونسيين. واعتمدت وزارة المالية التونسية في تقديرها لميزانية 2017 معدل سعر برميل النفط لكامل السنة بخمسين دولارا للبرميل، كما اعتمدت معدل صرف للدولار الأميركي بـ2.250 دينار تونسي، واليورو بـ2.520 دينار، وهو ما أثبت تجاوزه بشكل كبير نتيجة تدهور أداء العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

أقرت الحكومة التونسية مشروع قانون مالية تكميلية بعدما باتت ميزانية الدولة بحاجة لنحو 739 مليون دولار، لاستعادة توازنها المقفود وتوفير الحاجيات الإضافية الصافية على مستوى الميزانية. وشرع البرلمان التونسي في مناقشة هذا المشروع لسد الثغرة المالية التي تفاقمت بمرور الأشهر، حيث انتقد أعضاء البرلمان "مغالطة الحكومة للتونسيين من خلال حديثها عن ضمان الأجور المتعلقة بكامل السنة من خلال الميزانية الأصلية"، وهو ما لم تتوصل



■ احتياطات المركزي اللبناني تصل حدود الـ 44.3 مليار دولار

الودائع وعجز في ميزان المدفوعات وشلل سياسي أثر سلبا على ثقة المستثمرين.

أشار حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، إلى أن "البنك المركزي يمتلك احتياطات كافية من العملات الأجنبية للحفاظ على استقرار الليرة أمام الدولار الأمريكي في المستقبل المنظور"، لافتا إلى أن "البنك المركزي شرع في ثلاث عمليات مالية تهدف إلى الحفاظ على مستويات مرتفعة من الأصول الدولارية ومساعدة البنوك على إدارة محافظها الائتمانية بطريقة أقل مخاطرة".

وكشف سلامة عن بلوغ احتياطات المصرف المركزي 44.3 مليار دولار، لافتا إلى أن "هذا المستوى القياسي المرتفع من الأصول الدولارية ساهمت في هذه العمليات"، مشددا على أن "الليرة اللبنانية مستقرة ولدينا سياسة لإبقائها مستقرة ليست على وشك أن تتغير". وكانت هبطت احتياطات لبنان من النقد الأجنبي العام الماضي إلى حوالي 35 مليار دولار مع تعرضها لضغوط من تباطؤ في



■ ارتفاع عجز الميزانية الأردنية 8.8 في المئة



(977.4 مليون دولار) خلال العام 2017.

أظهرت البيانات التي أصدرتها وزارة المالية الأردنية ارتفاع عجز الميزانية قبل المنح الخارجية بنسبة 8.8 في المئة على أساس سنوي، خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي. في حين بلغ العجز قبل المنح 891.4 مليون دينار (1.25 مليار دولار) حتى نهاية سبتمبر/أيلول الماضي.

وكان عجز ميزانية المملكة قد بلغ 818.9 مليون دينار (1.15 مليار دولار) خلال الفترة المقابلة من العام 2016.

وبلغت المنح الخارجية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، 164.8 مليون دينار (232.1 مليون دولار)، مقابل 303.6 ملايين دينار (427.6 مليون دولار) خلال الفترة المقابلة أي بانخفاض 45.7 في المئة. وبحسب قانون موازنة 2017، يتوقع أن يصل العجز المالي للميزانية بعد المنح إلى 693 مليون دينار

■ الميزان التجاري القطري يسجل نهباً 41.5 في المئة

الصادرات القطرية (تشمل ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير) في سبتمبر/أيلول الماضي 20.6 مليار ريال تقريباً، أي بارتفاع نسبته 20 في المئة مقارنة بشهر سبتمبر من العام 2016، وبنخفاض نسبته 3.8 في المئة مقارنة بشهر أغسطس/آب عام 2017. من جهة أخرى، انخفضت قيمة الواردات السلعية خلال شهر سبتمبر/أيلول 2017، لتصل إلى نحو 8.1 مليارات ريال وبنسبة 2.8 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي.

حقق الميزان التجاري السلعي لدولة قطر خلال شهر سبتمبر/أيلول 2017، فائضاً مقداره 12.5 مليار ريال (نحو 3.4 مليارات دولار)، مسجلاً ارتفاعاً قدره 3.7 مليارات ريال (نحو مليار دولار)، أي بنسبة زيادة 41.5 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام 2016 المنصرم.

ووفقاً للتقرير الشهري الأولي حول إحصاءات التجارة الخارجية الذي أصدرته وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، بلغت قيمة إجمالي



■ الجزائر تعتزم استثمار 50 مليار دولار في قطاع الطاقة



تعتزم شركة المحروقات "سوناطراك" المملوكة للجزائر، استثمار حوالي 50 مليار دولار في غضون السنوات الخمس المقبلة، في مجالات عدة منها الاستكشاف والاستغلال والتكوين.

وفي هذا المجال أشار الرئيس التنفيذي لـ "سوناطراك" عبد المؤمن ولد قدور خلال زيارته إلى مشروع المركب الغازي "توات غاز" بولاية أدرار جنوبي الجزائر، إلى أنه "نحن حاليا في مرحلة التحضير لمخطط تطوير المجمع خلال السنوات الخمس المقبلة ونتوقع استثمار حوالي 50 مليار دولار خلال هذه الفترة"، مؤكدا أن "الأرقام الدقيقة لاستثمارات شركة "سوناطراك" خلال هذه الفترة، ستكون جاهزة في غضون العام المقبل".

وتكوين الموظفين"، لافتا إلى أن "مخطط التطوير سيشمل أيضا جميع فروع شركة سوناطراك".

وأوضح أن "مخطط تطوير الشركة سيمس كل قطاعات النشاط من الاستكشاف والتقيب والاستغلال وحسن استغلال الموارد والادارة،

■ فلسطين تعتزم افتتاح البنك المركزي نهاية 2017

وقال: "المبنى يعد أحد أهم شروط التحول على بنك مركزي، وهو أي المبنى جاهز بمواصفاته كافة منذ شهر، كما أن هناك أنظمة معمول بها تؤهلنا للتحول".

وتشرف "سلطة النقد الفلسطينية" في الوقت الحالي على 15 مصرفا عاملا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتراقب أنشطتها، وهي 7 بنوك محلية و8 بنوك وافدة.

كشف رئيس سلطة النقد الفلسطينية عزام الشوا، عن عزم فلسطين افتتاح "البنك المركزي الفلسطيني" قبل نهاية العام الحالي 2017.

وأشار الشوا الذي تولى منصبه نهاية العام 2015 خلال مقابلة صحافية، إلى أن "البنك المركزي هو حلم الجهاز المصرفي الفلسطيني، ولقد صلنا إلى المراحل النهائية من الإجراءات والموافقات والمتطلبات قبيل الإعلان الرسمي".

